العلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2014: المحددات، الفرص

م.د. علاء عبد الرزاق عبد القادر

وزارة التربية

يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة للعلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2014 بوصفها أنموذجًا للتفاعل المتوازن بين دولة نامية تمر بمرحلة إعادة بناء دولة صناعية كبرى تسعى إلى تعزيز دورها الدولي عبر أدوات التنمية والدبلوماسية، يتناول البحث طبيعة التغير في أولويات الطرفين في ظل التحولات الإقليمية والدولية مع التركيز على كيفية استثمار المصالح المشتركة في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والثقافة لبناء شراكة استراتيجية مستدامة، ويسعى إلى الكشف عن الأبعاد الواقعية لهذه العلاقة بعيدًا عن الخطاب الدبلوماسي التقليدي من خلال تحليل أدوات التأثير المتبادل، وآليات التعاون المؤسسي التي رسّخت حضور ألمانيا في العراق، وأسهمت في تنويع علاقات بغداد الخارجية، كما يستعرض البحث آفاق تطوير هذه العلاقة في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة، وإمكانية أن تتشكّل أنموذجًا للعلاقات العربية – الأوروبية القائمة على المصالح المتبادلة لا على المعادلات الأحادية، ومن ثم يقدم البحث رؤية استشرافية لتفعيل الشراكة العراقية – الألمانية على أسس التنمية ونقل التكنولوجيا، والتعاون الأمني، بما يسهم في دعم الاستقرار الإقليمي وتعزيز الدور العراقي في المنظومة الدولية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العراقية الألمانية، الشراكة الاستراتيجية، التعاون الاقتصادي، الأمن الإقليمي.

Iraqi-German Relations Following 2014: Determinants and Opportunities

Dr. Alaa Abdulrazaq Abdulqader

Ministry of Education

This research aims to provide a comprehensive analytical reading of Iraqi–German relations after 2014, as a model of balanced interaction between a developing state undergoing reconstruction and a great industrial state seeking to strengthen its international role through tools of development and diplomacy. The study addresses the transformation of both countries' priorities amid regional and international shifts, focusing on how shared interests in areas of politics, economy, security, and culture can be utilized to build a sustainable strategic partnership. It seeks to reveal the realistic dimensions of this relationship—beyond traditional diplomatic discourse—by analyzing the tools of mutual influence and mechanisms of institutional cooperation that have consolidated Germany's presence in Iraq and contributed to diversifying Baghdad's foreign relations. The research reviews the prospects of developing this relation in light of current geo-political parameters and the possibility that this relation could formulate a model for Euro-Arab relations based on mutual interests rather than unilateral equations. The research presents a foresight-oriented vision for activating Iraqi-German partnership that are grounded on foundations of development, technology transformation, and security cooperation, which will contribute to support regional stability and strengthen Iraq's role in the modern international system.

Keywords:: Iraqi-German Relations, strategic partnership, economic cooperation, regional security.

الاستلام	الارجاع	القبول
2026/1/8	2026/1/17	2026/2/3

المقدمة

تمثل العلاقات العراقية – الألمانية أحد النماذج المميزة للتفاعل الدولي الحديث في مرحلة ما بعد عام 2014، إذ شهدت تحولات نوعية في ضوء المتغيرات الأمنية والسياسية التي مر بها العراق عقب اجتياح تنظيم داعش الإرهابي، وتبدل أدوار القوى الدولية في الشرق الأوسط، وقد تميزت السياسة الألمانية تجاه العراق بالاتزان والواقعية، فجمعت بين الدعم الإنساني والاقتصادي وبين المساهمة في بناء القدرات الأمنية والتنموية ضمن رؤية متوازنة تراعي المصالح المشتركة، وتبتعد عن منطق الهيمنة، أما العراق فقد سعى بدوره إلى تنويع شراكاته الاستراتيجية والانفتاح على أوروبا لتقليل الاعتماد على القوى التقليدية بما يضمن استقرار قراره الوطني، كما إن دراسة هذه العلاقات بعد عام 2014 تعد مدخلاً لفهم طبيعة التحولات في السياسة الخارجية العراقية، وكيفية استثمار الفرص المتاحة في بناء شراكات مستدامة مع القوى الأوروبية الكبرى، لا سيما ألمانيا التي تمتلك ثقلاً سياسيا واقتصاديا متزايدا في الاتحاد الأوروبي والنظام الدولي المعاصر.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية في السؤال الرئيس:

كيف أثّرت المحددات الداخلية والخارجية في تطور العلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2014؟ وما فرص تحويلها إلى شراكة استراتيجية تخدم مصالح البلدين؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول أنموذجا متطورا من العلاقات العربية – الأوروبية، ويحلل محددات هذه العلاقة، وفرص تطويرها بما يعزز فهم السياسة الخارجية العراقية، كما تسهم الدراسة في إغناء الأدبيات الأكاديمية بشأن التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين العراق وألمانيا، وتقدم إطارا عمليا يمكن لصناع القرار الاستفادة منه في تعزيز الشراكة الاستراتيجية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل محددات العلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2014 الداخلية والخارجية، واستكشاف فرص تطويرها نحو شراكة استراتيجية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تطور العلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2014 ، مع توظيف المنهج المقارن لتحليل محددات وسياسات البلدين استنادا إلى مصادر رسمية وأكاديمية موثوقة.

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن العلاقات العراقية – الألمانية تطورت بعد عام 2014 بفعل تقاطع المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، وأن معالجة التحديات الداخلية والإقليمية يمكن أن تجعل منها أنموذجا ناجحا للعلاقات العربية – الأوروبية المتوازنة.

هيكلية البحث

قسم هذا البحث على مقدمة وأربعة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول طبيعة العلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2014، مبينا التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شكّلت الإطار العام لهذه العلاقة، أما المحور الثاني فقد خصص لدراسة المحددات الداخلية في كلا البلدين من سياسية، واقتصادية، وأمنية، واجتماعية، ودورها في توجيه مسار العلاقات الثنائية، في حين ركز المحور الثالث على المحددات الخارجية المؤثرة في علاقة العراق وألمانيا سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وبخاصة تأثيرات الدور الأمريكي والأوروبي في الشرق الأوسط، أما المحور الرابع فتناول إمكانيات وفرص تطوير العلاقات العراقية – الألمانية وآفاقها المستقبلية من خلال التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي، وعليه فإن البحث تناول الموضوع من خلال المحاور الآتية:

أولًا: أبعاد العلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2014

تشكل العلاقات العراقية – الألمانية أنموذجا مميزا في التفاعل الدولي الحديث، إذ شهدت منذ عام 2014 تحولات عميقة ارتبطت بالتغيرات السياسية والأمنية في العراق وبالتحولات في

الدور الألماني على المستويين الإقليمي والدولي، فبعد عقود من الفتور والتذبذب بدأت هذه العلاقات تتخذ طابعا مؤسساتيا أكثر استقرارا وتوازنا قائما على المصالح المشتركة في مجالات الأمن، والطاقة، والتنمية، والتعليم، ومكافحة الإرهاب، ضمن رؤية ألمانية تهدف إلى تعزيز الشراكة مع الشرق الأوسط، ورؤية عراقية تسعى إلى تنويع التحالفات وتخفيف الاعتماد على القوى التقليدية، وتبرز طبيعة العلاقة بين البلدين من خلال الآتي:

1. التحولات السياسية والأمنية بعد عام 2014

يمثل عام 2014 نقطة تحول مركزية في مسار العلاقات العراقية – الألمانية ففي ذلك العام واجه العراق تحديا وجوديا تمثل في اجتياح تنظيم داعش الإرهابي لمساحات واسعة من أراضيه، الأمر الذي استدعى حشدا دوليا واسعا لمحاربة الإرهاب، وألمانيا بوصفها عضوا فاعلاً في التحالف الدولي بادرت إلى تقديم دعم متنوع لبغداد في مجالات التدريب العسكري، وتقديم المساعدات الإنسانية، وقد شاركت برلين بقوات تدريب واستشارات فنية في إقليم كردستان لتأهيل القوات العراقية والبيشمركة على مكافحة الإرهاب، مؤكدة التزامها بوحدة العراق وسيادته، كما اتسم الموقف الألماني خلال تلك المرحلة بالاتزان والواقعية، إذ رفضت برلين الانخراط في أي عمل عسكري مباشر، لكنها قدمت دعما نوعيا ساعد في تعزيز قدرات العراق الدفاعية، وقد عبر هذا النهج عن العقيدة الألمانية في السياسة الخارجية التي توازن بين المسؤولية الدولية والقيود الدستورية الداخلية الرافضة للمغامرات العسكرية وبهذا المعنى، كان الحضور الألماني في العراق بعد عام 2014 حضورا تدريبيا وإنسانيا أكثر من كونه عسكريا صرفا، بما ينسجم مع صورة ألمانيا كقوة مدنية مسؤولة في النظام الدولي[1].

2. البعد الاقتصادي وإعادة الإعمار

مع تراجع حدة العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي ابتداء من عام 2017 انتقلت العلاقات العراقية – الألمانية إلى مرحلة جديدة، ركزت على التنمية الاقتصادية، وإعادة الإعمار فقد أدركت ألمانيا أن الاستقرار في العراق يمثل شرطًا أساسيا لاستقرار الشرق الأوسط، ولضمان المصالح الأوروبية في مجالات الطاقة والأمن والهجرة، وعلى هذا الأساس ضخت الحكومة الألمانية عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والمؤسسات التنموية التابعة لوزارة التعاون الاقتصادي مبالغ ضخمة في مشاريع البنية التحتية، ودعم التعليم المهني، وتحسين الخدمات

العامة، وتعد شركة سيمنز الألمانية من أبرز أدوات الحضور الاقتصادي الألماني في العراق، إذ وقعت اتفاقيات رئيسة مع الحكومة العراقية لتطوير شبكة الكهرباء بما يعكس اهتمام برلين بقطاع الطاقة كركيزة للتنمية والاستقرار، كما أسهمت البنوك الألمانية في تمويل مشاريع في مجالات النقل والمياه والتعليم بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، ويلاحظ أن السياسة الاقتصادية الألمانية تجاه العراق اتسمت بالبراغماتية فهي تجمع بين البعد الإنساني والتجاري، إذ تقدَّم المساعدات في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المستدام وليس مجرد الإغاثة المؤقتة[2].

3. البعد الإنساني والاجتماعي والثقافي

في ظل أزمة اللجوء الكبرى عام 2015 والتي كانت إحدى تداعيات الصراع في الشرق الأوسط، برز العراق كمصدر رئيس للهجرة نحو أوروبا، وقد تعاملت ألمانيا مع هذا الملف بحس إنساني، فاستقبلت آلاف اللاجئين العراقيين، وأطلقت برامج لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع الألماني، في المقابل دعمت برلين برامج العودة الطوعية للعراقيين، وأسهمت في تحسين ظروفهم داخل العراق عبر مشاريع تنموية في المحافظات المتضررة من الحرب، إلى جانب ذلك شهدت العلاقات الثقافية والعلمية ازدهارا واضحا بعد عام 2014، فقد توسعت برامج المنح الدراسية والزمالات التي تقدمها مؤسسة الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (DAAD) للطلبة العراقيين، كما أُعيد تنشيط التعاون بين الجامعات العراقية والألمانية في مجالات الهندسة، والطب، والعلوم السياسية، وأصبح العراق أحد أبرز شركاء ألمانيا في برامج التعليم التقني والمهني في الشرق الأوسط، كما أسهمت المؤسسات الثقافية الألمانية مثل معهد (غوته) في نشر اللغة والثقافة الألمانية وتعزيز التفاهم بين الشعبين[3].

4. البعد السياسي والدبلوماسي

منذ عام 2014 سعت ألمانيا إلى استعادة مكانتها السياسية في العراق من خلال مقاربة متوازنة تجمع بين الدعم الإنساني والمبادرة الدبلوماسية، فقد زار العديد من المسؤولين الألمان بغداد وأربيل، مؤكدين دعمهم للحكومة العراقية في تعزيز الأمن وإجراء الإصلاحات السياسية، كما دعمت برلين جهود الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات العراقية، وتقديم المشورة حول الإصلاح الإداري، كما إن السياسة الألمانية تجاه العراق تستند إلى مبدأ الشراكة المتكافئة، فهي لا تسعى

لفرض وصاية أو نفوذ، بل تركز على بناء علاقات تقوم على المصالح المشتركة، وفي هذا الإطار حرصت برلين على دعم سيادة العراق، ورفض تحويله إلى ساحة صراع بين القوى الإقليمية والدولية، لا سيما في ظل التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وقد أكدت المواقف الرسمية الألمانية ضرورة أن ينتهج العراق سياسة خارجية متوازنة تحافظ على أمنه القومي واستقلال قراره السياسي[4].

ثانيًا: المحددات الداخلية للعلاقة بين البلدين

1. المحددات الداخلية العراقية

تعد المحددات الداخلية العراقية من أبرز العوامل التي أثّرت في مسار العلاقات العراقية – الألمانية خلال الفترة الممتدة من 2014 حتى 2025، إذ عكست طبيعة الواقع السياسي، والاقتصادي، والأمني، والاجتماعي في العراق، وقدرتها على صياغة توجهات الدولة في السياسة الخارجية، ويمكن إيجاز هذه التحديات بالآتي:

أ. المحدد السياسي

منذ اجتياح تنظيم داعش الإرهابي عددا من المحافظات العراقية عام 2014، وجد العراق نفسه أمام أزمة وجودية تهدد وحدة الدولة وسيادتها، هذا التحدي السياسي – الأمني ألقى بظلاله على مجمل السياسة الخارجية العراقية، إذ أصبح الهدف الرئيس هو الحصول على دعم دولي واسع لمكافحة الإرهاب، وإعادة الاستقرار الداخلي، ومن هنا فإن ألمانيا –كجزء من التحالف الدولي– قدمت دعما متنوعا للعراق سواء عبر المساعدات الإنسانية، أو من خلال تدريب القوات العراقية وقوات البيشمركة، وبالتالي فإن حاجة العراق الداخلية لدعم أمنه واستقراره أعادت توجيه بوصلة بغداد نحو بناء شراكات جديدة ومنها الشراكة مع برلين[5].

ب. المحدد الاقتصادي

يمثل الاقتصاد العراقي أكبر محدد داخلي في توجيه السياسة الخارجية، فالاعتماد شبه الكامل على عائدات النفط (أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية)، جعل العراق هشًا أمام تقلبات أسعار النفط العالمية، فبعد انهيار أسعار النفط في 2014–2016 اتضح حجم الأزمة المالية التي يعاني منها العراق، ما دفعه إلى البحث عن شركاء قادرين على المساهمة في إعادة بناء قطاعاته الحيوية، وهنا ألمانيا بما تمتلكه من شركات صناعية رائدة مثل "سيمنز"، والتي

شكّلت خيارا مناسبا لتنمية البنية التحتية، خاصة في مجال الكهرباء والطاقة، فضلاً عن ذلك يسعى العراق منذ 2020 إلى تنويع اقتصاده وتطوير قطاعاته غير النفطية (الزراعة، الصناعة، النقل، التكنولوجيا)، فبرزت الحاجة إلى التكنولوجيا الألمانية المتقدمة، والقدرة على إدخال أساليب حديثة في المكننة الزراعية والتدريب الصناعي، وهذا المسار الاقتصادي الداخلي انعكس بوضوح في تعزيز العراق لتعاونه مع ألمانيا[6].

ج. المحدد الأمني

الوضع الأمني في العراق بعد 2014 كان متغيرا بشدة، فالحرب على تنظيم داعش (الإرهابي)، وانتشار الجماعات المسلحة، والتدخلات الإقليمية، جميعها شكّلت محددات داخلية دفعت العراق للبحث عن دعم خارجي متوازن، وقد برزت ألمانيا كطرف مقبول، حيث قدمت مساعدات أمنية وعسكرية محدودة من دون أن ترتبط بأجندة سياسية ضاغطة، ما جعل بغداد أكثر انفتاحا على برلين مقارنة ببعض القوى الكبرى، فضلاً عن ذلك، سعت الحكومات العراقية إلى الاستفادة من الخبرة الألمانية في برامج إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، وتطوير قدرات الشرطة المدنية، وهو ما وفّر مجالاً جديدا للتعاون الثنائي[7].

د. المحدد الاجتماعي والثقافي

لا يمكن إغفال دور المجتمع العراقي في توجيه مسار العلاقات، فبعد موجة النزوح الكبرى عام 2014، توجه عشرات الآلاف من العراقيين إلى ألمانيا، ليشكلوا جالية عراقية نشطة، هذه الجالية التي يزيد عددها على 300 ألف شخص، أصبحت عنصرا مهما في تعزيز التفاهم الثقافي والاقتصادي، فضلاً عن دورها في خلق مصالح مشتركة بين البلدين، كما أسهمت الجامعات العراقية عبر برامج التبادل الأكاديمي مع الجامعات الألمانية، في تعزيز الروابط العلمية، وهذه المحددات الاجتماعية والثقافية عمقت من الطابع الإنساني للعلاقة الثنائية[8].

هـ. محدد الفساد والحوكمة

يبقى الفساد أحد أكبر المعوقات الداخلية أمام تطور العلاقات مع ألمانيا، فرغم توقيع العديد من الاتفاقيات الاستثمارية بقيت الشركات الألمانية مترددة في توسيع استثماراتها، بسبب البيئة غير المستقرة قانونيا وإداريا، هذه الإشكالية، التي تعد داخلية بحتة أعاقت استثمار العراق الكامل في الشراكة مع ألمانيا، لذا فإن المحددات الداخلية العراقية (السياسية، الاقتصادية، الأمنية،

الاجتماعية، والحوكومية) عملت بشكل مزدوج، فمن جهة حفزت الحاجة إلى الإعمار والتنمية والانفتاح على ألمانيا، ومن جهة أخرى أعاقت بعض التحديات خاصة الفساد، وعدم الاستقرار، بناء شراكة أوسع[9].

2. المحددات الداخلية الألمانية

تعد السياسة الخارجية الألمانية انعكاسا مباشرا للبنية الداخلية للدولة، بما تحمله من مؤسسات حزبية، واقتصادية، واجتماعية، وقانونية، وإعلامية، فالنظام السياسي الألماني القائم على الديمقراطية البرلمانية الفيدرالية يجعل القرار الخارجي نتاج تفاعل بين الأحزاب، وجماعات المصالح، والرأي العام، ضمن إطار دستوري يوازن بين المسؤولية الدولية، والمصلحة الوطنية، وعلى هذا الأساس، فإن علاقة ألمانيا بالشرق الأوسط والعراق تحديدا تتأثر بجملة محددات داخلية تتراوح بين الاعتبارات الحزبية والاقتصادية والإنسانية، ويمكن ايجاز هذه التحديات بالآتي[10]:

أ. الأحزاب السياسية

تمثّل الأحزاب ركيزة النظام الديمقراطي الألماني وهي الفاعل الأساس في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية، ويعد النظام الحزبي الحالي امتدادا لما كان قائما في ألمانيا الغربية قبل الوحدة، ويخضع لتنظيم دقيق وفق المادة (21) من القانون الأساسي وقانون الأحزاب لعام 1967 اللذين يؤكدان على الديمقراطية الداخلية، والشفافية المالية، ومنع أي حزب يهدد النظام الدستوري، ومن هذه الأحزاب الآتي:

- **الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)**

يعد من أقدم الأحزاب وأكثرها تأثيرا، وقد تطورت رؤيته من الاشتراكية التقليدية إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، إذ يتبنى الحزب نهجا واقعيا في السياسة الخارجية، ويقوم على تعزيز السلام والتعددية، ويرى أن ألمانيا يجب أن تضطلع بدور فاعل في المنظمات الدولية من دون الانخراط في مغامرات عسكرية، في ما يتعلق بالشرق الأوسط، ويفضل الحزب المقاربة الدبلوماسية لحل النزاعات، ويركز على دعم الحلول السلمية في الملفات الحساسة، مثل البرنامج النووي الإيراني، كما رفض المشاركة في حرب العراق عام 2003، وعدها خروجا عن القانون الدولي، أما داخليا فيدعم الحزب برامج الاندماج والتعليم الديني الإسلامي في المدارس كوسيلة لتعزيز التفاهم الثقافي، ويؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي انطلاقا من مبدأ التعددية والانفتاح[11].

- **الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاجتماعي (CDU/CSU)**

يعد التيار المحافظ المهيمن تاريخيا على الحياة السياسية، ويستمد مرجعيته من القيم المسيحية والديمقراطية الليبرالية، يؤكد الحزب على التحالف مع الولايات المتحدة، وعلى ضرورة الحفاظ على الهوية المسيحية لأوروبا، وفي القضايا الشرق أوسطية يتخذ مواقف أكثر تشددا من الاشتراكيين؛ إذ يعارض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويميل إلى رؤية الشرق الأوسط من منظور أمني وأطلسي، وعلى الرغم من تحفظه على التدخلات العسكرية غير المبررة، فإنه يدعم المشاركة في الأطر الدولية، كحلف الناتو، متى ما توفرت الشرعية القانونية والسياسية[12].

- **تحالف 90/ الخضر**

يمثل حزب الخضر الاتجاه البيئي والإنساني في السياسة الألمانية، عرف برفضه لاستخدام القوة العسكرية، ودعوته إلى اعتماد الطاقة المتجددة، والحد من التسلح، ومع دخوله الحكومة مع الحزب الاشتراكي (1998–2005)، أظهر براغماتية في التعاطي مع الأزمات، فوافق على تدخل محدود في كوسوفو، مع التأكيد على أن التدخل العسكري لا يجب أن يحل محل الوسائل السلمية، وفي ما يخص الشرق الأوسط يعارض الخضر البرنامج النووي الإيراني، ويدعم تسوية النزاع العربي مع الكيان الصهيوني، وفق قرارات الشرعية الدولية، كما رفض الحرب على العراق، مع الدعوة إلى معالجة أزمات المنطقة بالوسائل الدبلوماسية والتنموية، وتبرز الأحزاب الألمانية الثلاثة الرئيسة اختلافاً في المداخل، لكنها تشترك في مبدأ أن ألمانيا قوة مدنية لا عسكرية تفضل الوسائل السلمية، والشرعية الدولية، والاندماج الأوروبي، وهذه الرؤية الحزبية تشكل الإطار السياسي الذي تتحرك ضمنه برلين تجاه العراق والمنطقة[13].

ب. جماعات المصالح والرأي العام

- **جماعات المصالح**

تتمتع جماعات المصالح بموقع مؤثر في العملية السياسية الألمانية بفضل نظام «التوافق المؤسسي» الذي يشركها رسميا في صنع القرار، وتشمل هذه الجماعات[14]:

- **اتحاد الصناعة الألمانية (BDI)** واتحاد الغرف (DIHK) اللذان يمثلان مصالح الشركات الكبرى والمتوسطة، ويضغطان لفتح أسواق جديدة في الطاقة والبنى التحتية.

- **اتحاد أرباب العمل (BDA)** الذي ينسق سياسات المفاوضات الجماعية، ويسعى لتقليل الضرائب، وتوسيع حرية السوق.
- **اتحاد نقابات العمال (DGB)** الذي يضم أكثر من 13 مليون عضو، ويعدّ قوة ضغط اجتماعية واقتصادية كبرى، تدافع عن حقوق العمال، وتعارض السياسات التقشفية التي قد تؤثر في الاستقرار الداخلي.
- **الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية**، التي تحتفظ بدور معنوي وأخلاقي في القضايا الاجتماعية، وتدفع نحو سياسات إنسانية في التعامل مع اللاجئين والمهاجرين.

وتسعى هذه الجماعات إلى توجيه السياسة الخارجية بما يخدم مصالحها، فالشركات تدفع باتجاه تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشرق الأوسط والعراق خصوصا، بينما تضغط النقابات لضمان أن أي انفتاح خارجي لا يؤثر سلبا في العمالة المحلية، أما الكنيسة، فتركز على البعد الإنساني وحوار الأديان.

- **الرأي العام والإعلام**

يشكل الرأي العام في ألمانيا أحد أبرز محددات السياسة الخارجية، فالنظام الديمقراطي يربط شرعية القرار الخارجي برضا الناخبين، وغالبا ما يولي المواطن الألماني اهتماما أكبر للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، لكنه يظهر حساسية شديدة في فترات الأزمات الدولية، وقد أظهرت استطلاعات الرأي خلال حرب العراق عام 2003 أن أكثر من 70% من الألمان عارضوا المشاركة العسكرية مما دفع الحكومة إلى اتخاذ موقف مستقل عن الولايات المتحدة، كما إن أزمة اللاجئين عام 2015 جعلت من قضايا الشرق الأوسط جزءا من النقاش الداخلي، إذ باتت سياسات دعم الاستقرار والتنمية في المنطقة وسيلة لمعالجة جذور الهجرة، كما تلعب وسائل الإعلام الألمانية المقروءة والمرئية دورا أساسيا في تشكيل الرأي العام، إذ تلزم القوانين الإذاعات والتلفزيونات العامة بالحياد السياسي والتعددية في الطرح، وتسهم مؤسسات مثل «دويتشه فيله» في نقل صورة السياسة الألمانية الرسمية، وتوضيح مواقفها تجاه الشرق الأوسط، خاصة العراق، كما إن المحددات الداخلية الألمانية تمثل منظومة مترابطة توجه السياسة الخارجية في إطار من الاعتدال والمسؤولية الدولية، فالأحزاب تحدد الاتجاه الأيديولوجي، وجماعات المصالح تعبر عن القوى الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، والرأي العام يمنح الشرعية الديمقراطية للقرار الخارجي، وهذه المحددات

مجتمعة أنتجت سياسة خارجية ألمانية متوازنة تجاه الشرق الأوسط والعراق، تتجنب التورط العسكري، وتعتمد على الدبلوماسية والتنمية والتعاون الاقتصادي، كما إن التحولات الداخلية لا سيما في مجالات الطاقة والهجرة والبيئة جعلت من التعاون مع العراق فرصة لتعزيز المصالح الألمانية، وتحقيق الاستقرار الإقليمي، بما يخدم الأمن الأوروبي والعالمي، وبذلك تظهر التجربة الألمانية أن السياسة الخارجية ليست مجرد نتاج لحسابات القوة، بل هي انعكاس مباشر للبنية الديمقراطية والاجتماعية، التي تميز الدولة الألمانية المعاصرة[15].

ثالثًا: المحددات الخارجية للعلاقة بين البلدين

رسم التغيير الذي حصل بعد دخول تنظيم داعش الارهابي عام 2014 مشهدا جديدا على الواقع العراقي، والذي اختلف كثيرا عما كان سائدا قبل هذا الوقت، لا سيما فيما يتعلق بتوجهات الحكومة العراقية، فضلاً عن السياسة الخارجية والمواقف الدولية.

1. المحددات الخارجية العراقية

تعد المحددات الخارجية أحد المرتكزات الأساسية في صياغة السياسة الخارجية العراقية إذ تتأثر ببيئة إقليمية ودولية مضطربة تتسم بتعدد الفواعل وتشابك المصالح فالعراق باعتباره دولة متوسطة الحجم والإمكانات يتأثر أكثر من غيره بتهديدات النظامين الإقليمي والدولي خاصة في ظل غياب توازن مستقر بين القوى الكبرى والإقليمية، كما إن هشاشة البيئة الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط جعلت من استقرار النظام الإقليمي عامل ضغط على صانع القرار العراقي الذي يجد نفسه في موقع يستلزم إدارة دقيقة لعلاقاته الخارجية وفق معادلة التوازن بين القوى المتنافسة، ولقد شكلت علاقات العراق بدول الجوار بعد عام 2003 أحد أبرز محددات سياسته الخارجية، إذ اتسمت هذه العلاقات بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتباين المصالح والأهداف، فالعراق يجاور دولاً تختلف في حجمها وقوتها وانتماءاتها الأيديولوجية، كإيران، وتركيا، والسعودية، ولكل منها مقارباتها الخاصة تجاه الداخل العراقي، هذا التنوع خلق بيئة إقليمية حساسة تتنازع فيها الدول على التأثير في القرار العراقي، الأمر الذي جعل بغداد في وضع دائم من الحذر الدبلوماسي والسعي للحفاظ على التوازن في علاقاتها من دون الانخراط في محاور متصارعة، وقد انعكس ذلك على العلاقات الأوروبية، ومنها العلاقة مع ألمانيا التي تتأثر بدورها باستقرار الإقليم وموقع العراق فيه[16].

أما على الصعيد الدولي، فإن التفاعل الأمريكي – الإيراني يمثل أبرز عامل خارجي مؤثر في السياسة العراقية، فالعراق يقع جغرافيا في نقطة تماس مباشرة بين القوتين، وهذا التداخل فرض على الدبلوماسية العراقية اتباع سياسة "الحياد الإيجابي"، ومحاولة لعب دور الوسيط لتجنب الانزلاق في صراع المحاور، وقد زادت أهمية هذا التوازن بعد وصول إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، عام 2021، التي أبدت مرونة أكبر في التعامل مع إيران مقارنة بسياسة "الضغط الأقصى"، التي انتهجها سلفه دونالد ترامب، فقد سعت واشنطن إلى إعادة تفعيل المفاوضات النووية، وتخفيف القيود الدبلوماسية، والعمل مع الأوروبيين لإعادة صياغة العلاقة مع طهران[17].

إن هذه التحولات منحت العراق هامشًا دبلوماسيا أوسع للتحرك، إذ سمحت له باستثمار التقارب الأمريكي – الإيراني لفتح مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي والأمني، وتقليل الضغوط الخارجية التي كبلته في فترات سابقة، ومن ثم أصبحت العلاقات العراقية – الألمانية جزءا من هذا الإطار المتغير، إذ تنظر برلين إلى العراق بوصفه ساحة يمكن من خلالها دعم الاستقرار الإقليمي، وتعزيز الحضور الأوروبي المتوازن في الشرق الأوسط، بعيدًا عن الانفراد الأمريكي، وفي ظل تزايد أهمية الملفات الإقليمية، والتطورات في الملف النووي الإيراني، والتنافس على مصادر الطاقة، بات العراق يواجه تحديات معقدة تتطلب دبلوماسية مرنة تراعي التوازن بين مصالحه الوطنية والالتزامات الدولية، ولذلك تمثل المحددات الخارجية العراقية، المتمثلة في البيئة الإقليمية غير المستقرة، والصراع الأمريكي – الإيراني، والتحولات في الموقف الأوروبي – الإقليمي، أحد أهم العوامل التي توجه طبيعة العلاقات العراقية – الألمانية، فكلما تمكن العراق من تثبيت موقعه في معادلة التوازن الإقليمي ازدادت قدرته على بناء علاقات استراتيجية متوازنة مع الدول الأوروبية الكبرى، وفي مقدمتها ألمانيا، التي تبحث عن شراكات مستقرة في منطقة الشرق الأوسط[18].

وبذلك، فإن السياسة الخارجية العراقية، بما فيها مسار علاقتها مع ألمانيا تبنى اليوم على محاولة تحقيق التوازن بين الضغوط الخارجية والمصالح الوطنية من خلال دبلوماسية حذرة تعي حجم التحديات الإقليمية والدولية، وتسعى إلى تحويل العراق من ساحة صراع إلى جسر تواصل بين القوى المتنافسة.

2. المحددات الخارجية الألمانية

يعد المحدد الخارجي أحد العقبات تجاه الأدوار الرئيسة البارزة للسياسة الخارجية الألمانية في الشرق الأوسط، وذلك نتيجة عوامل عدة، فالعامل الجغرافي ووضع ألمانيا وسط أوروبا قد جعلها في موقع متقبل للضغوط الخارجية المتنوعة، وتاريخيا فإن هذه الضغوط قد أسهمت بالاحتلال الفرنسي لألمانيا، كما أسهمت في تعزيز الروح القومية الألمانية، وحتى في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإن ألمانيا كانت تقاتل على جبهات عدة، وهو ما كان له أثر كبير في هزيمتها، وبعد تحقيق ألمانيا لوحدتها فإن البعد الخارجي بقي أحد المحددات المهمة للسياسة الخارجية الألمانية، على الرغم من اتساع الدور الألماني، كما إن هذه المحددات تمارس دورا في توجيه السياسة الخارجية الألمانية، سواء كان ذلك بطريقة انفرادية "الدور الأمريكي"، أو بفضل المنظمات الإقليمية والدولية، التي تمتلك ألمانيا العضوية فيها، ويتمثل المحدد الخارجي للسياسة الألمانية في الشرق الأوسط بمحددين أساسيين هما كآلاتي[19]:

أ. المحدد الأوروبي

لقد كانت ألمانيا وما زالت طرفاً في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الجماعية، التي حددت من الدور الألماني، وتمثل هذه الاتفاقيات أداة وعقبة للسياسة الخارجية الألمانية في آن واحد، فهي أداة من أدوات العمل السياسي الألماني الخارجي، ولكنها أيضا عقبة أمام سياسة ألمانيا الانفرادية، وعلى الصعيد الأوروبي تعد معاهدة ماستريخت في العام 1991م، وما تلاها من اتفاقيات ومعاهدات أحد محددات السياسة الألمانية، كما إن اتفاقيات الشراكة التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع دول البحر المتوسط تدخل أيضا ضمن المحددات للسياسة الخارجية الألمانية في الشرق الأوسط، ولكن في كلتا الحالتين فإن ألمانيا استطاعت أن تجعل لنفسها مكانة بارزة سواء بفضل دورها داخل الاتحاد الأوروبي، أو بفضل اتفاقيات الشراكة، وسنتناول في هذا المحور أثر كل من اتفاقية ماسترخت، واتفاقية برشلونة "عملية برشلونة" في توجهات السياسة الخارجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط.

- **اتفاقية ماستريخت**

لقد دفعت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية، باتجاه عقد معاهدة ماستريخت في 1991/12/10م، وكانت المسألة الألمانية تمثل أحد هذه الدوافع، ولقد

عبرت فرنسا على لسان رئيس وزرائها (ميشال روكار) عن ذلك بقوله: "المسألة الألمانية ستذوب ضمن مجموعة كبيرة، ومن ثم سوف تأخذ حجمها الواقعي من دون خوف أو قلق[20]، وفي هذا المنظور الأوروبي، فإن المخاوف من ألمانيا سوف تستمر إلى أن يشعر الألمان، بأنهم أوربيون أولاً أكثر من كونهم ألمانيين، فضلاً عن المخاوف الاقتصادية في قوة البنك المركزي الألماني والعملة الألمانية أمام العملات الأوروبية والعالمية[21].

وفضلاً عن القلق الأوروبي؛ فإن الألمانيين أنفسهم أرادوا تطمين شركائهم الأوروبيين، بأن عملهم الأساس يكمن في مجال دعم الوحدة الأوروبية بفضل إبراز هوية الجماعة الأوروبية بصياغة مصالح مشتركة، والتأكيد على أن سياسات أوروبا الدفاعية لتكوين قوة أوروبية لن تتعارض مع سياسة حلف شمال الأطلسي، والذي يكون بدوره أحد محددات السياسة الخارجية الألمانية[22]، ولقد تضمنت اتفاقية ماستريخت[23] الآتي:

- **تكوين الاتحاد الأوروبي:** إذ تتحول الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق السلطات الجديدة التي منحت للهيئات والمؤسسات التي تم استحداثها أو تطوير آلياتها السابقة.
- **في المجال الاقتصادي:** العمل على إصدار عملة أوروبية موحدة لتحل محل العملات المختلفة للأعضاء مع إنشاء بنك مركزي أوربي، والعمل باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي.
- **في المجال السياسي:** أكدت الاتفاقية السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي، بفضل التوصل إلى تثبيت مرتكزات الاتحاد السياسي، لتأكيد الهوية الأوروبية في العالم، بفضل العمل على وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بجعل اتحاد غرب أوروبا جزءا من الاتحاد الأوروبي.
- **في المجال الاجتماعي والأمني** تضمنت الاتفاقية التأكيد على التشريعات الاجتماعية، والعمالية الموحدة، والاتفاق على توقيع معاهدة مستقلة للجانب الاجتماعي، كما تم التأكيد على إزالة مظاهر الرقابة الأمنية والكمركية في الحدود البينية.

- **اتفاقية برشلونة**

كونت اتفاقية ماستريخت أحد الدوافع المهمة للاتحاد الأوروبي بضرورة إظهار، وتعزيز الهوية الأوروبية ذات الكيان الجماعي المستقل، وانطلقت الأهداف في المجال الاقتصادي إلى ميادين عدة، كان منها ميدان السياسة الخارجية المشتركة، التي عرضت بكل أبعادها السياسية، والاقتصادية، والأمنية، كما تراكمت العديد من التحديات والأهداف والمتغيرات التي أشعرت أوروبا بضرورة العمل الفعلي للبحث عن الشراكات خارج النطاق الأوروبي، وضرورة أن تكون منطقة المتوسط أبرزها[24].

ولقد تعززت هذه الاندفاعات الأوروبية بفضل فكرة الشراكة (الأورو-متوسطية)، التي وجدت أبرز أشكالها في خلال ما سمي بـ(عملية برشلونة) في المدة من 27- 28 تشرين الثاني من العام 1995م، لتحقيق شراكة بين أوروبا من جهة، ودول المتوسط في شمال أفريقيا من جهة أخرى، ومن الدول المتوسطية الـ 12 التي وقعت الاتفاقية، فإن هنالك (7) دول شرق أوسطية هي: مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا، وتركيا، فضلاً عن السلطة الفلسطينية، وكونت هذه الدول أحد أبرز مراكز الثقل في الاتفاقية، وهو سبب اختيارنا لهذه الاتفاقية كمحدد مهم للسياسة الألمانية في الشرق الأوسط، وفي الحقبة التي سبقت إعلان برشلونة، فإن الاهتمام الألماني بتوجهاته المتوسطية لم يكن يعادل الاهتمام الألماني بمناطق أخرى، مثل منطقة شرق أوروبا، رغم أن ألمانيا تمتلك مصالح في مصر والأردن وليبيا[25].

وأخيرا فإن عملية برشلونة كانت أحد الدوافع المهمة لألمانيا للعمل في إطار السياسة الأوروبية المشتركة بغية تحقيق مكاسب وأهداف سياسية، واقتصادية، وأمنية، كما إن برشلونة قد سهلت على الألمانيين الدخول إلى منطقة المتوسط بعيدا عن كل التحفظات الفرنسية، وقد أعطت اتفاقية برشلونة الدافع للبحث عن إقامة شراكات تجارية مع المناطق القريبة، ويأتي البحث عن شراكة أوروبية خليجية ضمن هذا الإطار، ولكن ورغم كل ما ذكرناه؛ فإن الأدوار الأوروبية في المنطقة تبقى في جانب منها محددة بالسياسة الأمريكية، فحتى المفاوضات متعددة الأطراف التي كانت المجموعة الأوروبية طرفاً فيها، كانت تهدف إلى تأكيد رغبة الولايات المتحدة في توزيع الأدوار، وتحميل الدول الأوروبية العبء الأكبر في تقديم المساعدات المالية والفنية لمشروعات

التسوية، وهو نابع من هيمنة أمريكية في المنطقة، والمحددة بأهداف ومصالح تسعى إلى تحقيقها والمحافظة عليها، وهو ما يجعلها أحد المحددات المهمة للسياسة الألمانية[26].

ب. المحدد الأمريكي

منذ بداية الحرب العالمية الثانية، فإن ألمانيا العدو السابق للولايات المتحدة، أصبحت بسرعة حليفًا أساسيا لها لأسباب عديدة، منها أهمية ألمانيا وقيمتها الاستراتيجية، فلم يأت رئيس أمريكي يمكن أن يتقبل خسارة ألمانيا الغربية إلى الشيوعيين لاسيما في حقبة الخمسينيات والستينيات، خشية من أن تكون ألمانيا الشرقية نقطة انطلاق لاحتلال ألمانيا الغربية، وتكون الحالة في أوروبا مشابهة لما حدث في فيتنام وكوريا، وهو السبب الذي دفع الغرب لإعادة تأهيل ألمانيا الغربية وتسليحها[27].

ونتيجة لهذه الريادة الأمريكية، فإن ألمانيا الغربية أصبحت عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي في العام 1955م، وطوال حقبة الحرب الباردة، فإن ألمانيا كانت معتمدة على الولايات المتحدة في حمايتها، فبحدود (250) ألف جندي أمريكي موجودون في ألمانيا، وتم وضع ترسانة نووية ضخمة داخل الأراضي الألمانيا، وعد الألمان أن الوجود الأمريكي هو بمثابة الضمان لحماية ألمانيا من الخطر الشيوعي، ويمكن تلمس الدور الأمريكي للتأثير في السياسة الألمانية في الشرق الأوسط بفضل:

- **الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**

وتتمثل الهيمنة السياسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالسيطرة على توازنات القوى المناهضة بكون يحفظ تدفق النفط مع تهميش الدور الإقليمي للقوى السياسية الرئيسة المناوئة، وكذلك احتواء محاولات حلفاءها الأوروبيين في إقامة علاقات قوية مع الدول غير المرغوب في سياستها في منطقة الخليج خشية تحول هذه العلاقات باستمرار تطورها إلى تحالفات استراتيجية، وفي هذا الصدد اتخذت واشنطن الضغط على ألمانيا من أجل تقليص علاقتها التجارية مع إيران، وكذلك الرقابة على التسلح لأجل إبقاء التفوق العسكري الإقليمي لمصلحة الكيان الصهيوني[28].

وفي مجال الدعم المالي الألماني لدول الشرق الأوسط، ينبغي التأكيد على حقيقة مهمة جدا، وهي أن المساعدات التي تقدمها ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي للمنطقة سواء للسلطة الفلسطينية أو للدول الأخرى لا تعطى من باب الشفقة أو الصدقة، فهو أمر كما نعلم غير موجود

في قاموس السياسة على الأقل في هذه المنطقة، فهذه المساعدات تقدم أو تحجب في أغلب الأحيان كجزء من صفقة تعويضية، كما هو الحال مع الكيان الصهيوني، أو نتيجة اتفاق نجم عن مساومة سياسية بين الأوروبيين والأمريكيين، كما حدث في حالة سوريا في العام 1996م، وكما حدث مع السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس في العام 2005م[29].

لقد كانت هنالك "نصيحة" قديمة قدمها (هنري كيسنجر) إلى الأوروبيين، وهي بأن عليهم أن يمارسوا مسؤولياتهم الإقليمية في إطار النظام العالمي، الذي تحدده واشنطن، فمثلاً في 20/شباط/2001م، صرح وزير الخارجية الألماني الأسبق (يوشكا فيشر) في لقائه مع (كولن باول) بـ"أن دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ضرورة أولوية، في نفس الوقت فإن السلام في الشرق الأوسط يمثل مصلحة عامة لنا جميعا"[30]، كما يعد (فيشر) الولايات المتحدة ضرورة لا يمكن التخلي عنها من أجل السلم والاستقرار، ويصف (فيشر) بأن:

"هنالك أزمات في مناطق عدة من العالم لم نتمكن من السيطرة عليها إلا من خلال القوة الأمريكية، كما إن ألمانيا ما كانت لتصبح دولة حرة من دون مساعدة الولايات المتحدة"[31]، ويبرز تأثير الهيمنة الأمريكية في السياسة الألمانية في الشرق الأوسط، سواء أكانت سياسة منفردة أم مشتركة مع باقي الدول الأوروبية الأخرى بفضل:

- افتقاد الاتحاد الأوروبي إلى سياسة خارجية مشتركة، وتباين وجهات النظر داخل الاتحاد الأوروبي حيال عدد من القضايا الشرق أوسطية، مما أدى إلى تشتت القرار الأوروبي، ومن ثم بروز الهيمنة الأمريكية من جهة، وكذلك فإن السياسة الأمريكية تميل أكبر نحو استعمال القدرات العسكرية والاستراتيجيات المرتبطة بها كالدفاع الوقائي، والضربة الاستباقية، في حين تركز السياسة الأوروبية في استعمال الأدوات الاقتصادية والثقافية من جهة ثانية.
- إن النقطة السابقة قادت إلى هيمنة وانفراد أمريكي في السيطرة على منابع النفط، ومن ثم فإن مصادر الطاقة الأوروبية أصبحت إلى حد كبير بيد الولايات المتحدة، فمثلاً لم يتخط سعر برميل النفط حاجز الـ (35) دولارا في الحقبة التي سبقت الاحتلال الأمريكي للعراق، بل إن الأسعار وصلت إلى مستويات أوطأ من ذلك بكثير، لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي يعد أحد الدول المهمة ذات الخزين الاستراتيجي، فإن سعر

البرميل وصل إلى أسعار تخطت الـ(70) دولارا، وقد ولدت هذه الحالة مشكلات اقتصادية كثيرة في الدول الأوروبية، لكنها في المقابل كانت عاجزة على أن تحمل الولايات المتحدة مسؤولية هذا الارتفاع، ومن ثم فإن ألمانيا كانت من بين الدول التي عانت نتيجة هذا الارتفاع، والذي نجم أساسا عن الهيمنة الأمريكية.

- إن كلف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هي في مجال لا يمكن لألمانيا الوصول إليه، ومن ثم فإن للهيمنة الأمريكية كلفا اقتصادية تحدد الدور الألماني في المنطقة في مجالات لا يمكن لألمانيا تحمل أعباءها.
- إن الميزانية العسكرية الأمريكية هي في معدلات لا يمكن لألمانيا الوصول إليها، لا من حيث التسليح، ولا من حيث نوعيته، فالإنفاق العسكري الأمريكي السنوي يبلغ (396) بليون دولارا، وبما يعادل (36%) من الإنفاق العسكري العالمي، كما إن الولايات المتحدة أنفقت منذ العام 1948م، (15) تيريليون دولارا لتعزيز قوتها العسكرية مع امتلاك الولايات المتحدة لترسانة نووية ضخمة تفتقد إليها ألمانيا، ويجعلها ذات دور محدد بالنفوذ الأمريكي في المنطقة[32].

ورغم مظاهر الهيمنة الأمريكية، إلا أن هنالك تباينا في وجهات النظر الأمريكية – الألمانية حيال بعض القضايا في العراق، ففي حين ترى وجهة النظر الأمريكية، بأن العراق يميل نحو الاستبدادية والالتزام الاجتماعي، وأن المشكلة الأساسية ليس في تطبيق الديمقراطية، وإدخالها فحسب إلى المنطقة، بل إن المشكلة الأكبر تتمثل في احتمال أن تكتلات دينية سوف تربح الانتخابات في العديد من الدول، لا بل إن حتى التيارات العلمانية، فإنها سوف تكون في لحظة من اللحظات مجبرة للانخراط في الفكر الثيوقراطي للوصول إلى السلطة،[33] ومن ثم فإن عملية الإصلاح يجب أن لا تترك بيد المنطقة، لأن ذلك سوف لا يحقق الأهداف والاستراتيجيات الأمريكية حسب وجهة النظر الأمريكية.

– المصالح الأمريكية

تسعى الدول في علاقاتها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من المصالح والأولويات، وتعتمد قدرة الدولة على تحقيق تلك المصالح، والحفاظ عليها على مجموعة من القابليات، والتي تتباين بتباين الدول من حيث الموقع، والقدرات الاقتصادية، والعسكرية، فضلاً عن مجموعة من المؤثرات

الأخرى، ولذلك، فإن تحقيق الهدف في السياسة الخارجية لا يعد نصرا بذاته، إلا إذا اقترن بالقدرة على المحافظة على ذلك الهدف، كما إن مصالح الدول مصالح متنوعة ومتعددة، وإذ ما توافقت مصالح لها مع مصالح دولة ما تناقضت مع مصالح أخرى، لذلك كانت العلاقات بين الدولة مبنية على ما توليه تلك الدول من أهمية لمصالح معينة، وعلى هذا الأساس فليس من الطبيعي أن لا تعثر الدول المتحاربة على ما تتفاوض عليه، والدول المتحالفة على ما تتصارع عليه، فالدول المتحاربة تتساوم والدول المتحالفة تتصارع[34].

لقد أصبح معروفاً أن أي قوة عظمى تظهر في العالم تكون لمنطقة الشرق الأوسط مكانة بارزة في استراتيجيتها وأهدافها، وفي حقبة الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة لإدخال الشرق الأوسط في نظام الدفاع الغربي عن طريق خلق الأحلاف، وحصر التوسع السوفيتي، وتقييده ومنعه من السيطرة أو التحكم بأي منطقة حساسة في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه محاولة تجنب أي مواجهة مباشرة معه، وقد اعتمدت في تحقيق أهدافها على الوسائل الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وشبه العسكرية، وبرز الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية على أنه منطقة ملاصقة للاتحاد السوفيتي يجب إخضاعها للسيطرة الأمريكية لتحقيق هدفها في منع الانتشار الشيوعي، فعمدت الولايات المتحدة إلى زيادة الاعتماد الأمني لعدد من دول المنطقة على الولايات المتحدة باتباع استراتيجيات وسياسات متعددة ومتغيرة بتغير الأوضاع والعلاقة مع الاتحاد السوفيتي[35] ، وقد كون عامل الطاقة أحد المصالح الاستراتيجية لكلتا القوتين في صراعهما على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبح هنالك تطلع للسياسة الأمريكية للانفراد بشؤون العالم، والوقوف بوجه المنافسة المستقبلية من حلفائها السابقين "أوروبا، واليابان"، لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى التحكم بالمخزون النفطي الذي يكون أحد المصادر الرئيسة لديمومة الاقتصاديات الصناعية، وكان من نتيجة هذه المصالح أن سعت الولايات المتحدة إلى محاولة ربط منطقة الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها، وخاصة آسيا الوسطى بشبكة المصالح القومية للولايات المتحدة، ولأهمية المنطقة بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة، كمصدر للطاقة وأحد الأسواق المهمة[36].

رابعًا: إمكانية وفرص تطوير العلاقات العراقية الألمانية

تعد العلاقات العراقية – الألمانية إحدى الركائز المهمة في الإطار العام لعلاقات العراق مع دول الاتحاد الأوروبي، لما تمثله ألمانيا من ثقل سياسي واقتصادي وتقني داخل المنظومة الأوروبية والدولية، فمنذ عام 2014، شهدت هذه العلاقات نمطًا متزايدا من التفاعل والتقارب، على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، مدفوعا بتغيرات داخلية في كلا البلدين، فضلاً عن تحولات البيئة الإقليمية والدولية، كما إن تقييم إمكانيات وفرص تطوير هذه العلاقة يستوجب قراءة دقيقة للبنية السياسية والاقتصادية للعراق، من جهة، وللقدرات الألمانية ومحددات سياساتها الخارجية من جهة أخرى، ضمن سياق يتسم بالتنافس الدولي على النفوذ في الشرق الأوسط.

1. البعد السياسي والدبلوماسي

يعد الجانب السياسي والدبلوماسي أحد أهم محاور تطوير العلاقات العراقية – الألمانية، إذ تتمتع برلين بتاريخ طويل من الحضور الدبلوماسي في العراق، غير أن مرحلة ما بعد عام 2014 شكلت تحولاً واضحا في مستوى هذا الحضور، فبعد صعود تنظيم داعش الإرهابي، وما تبعه من تهديد للأمن الإقليمي، أدركت ألمانيا أهمية دعم العراق بوصفه ركيزة أساسية للاستقرار في الشرق الأوسط، ومن هنا برزت مساهماتها في التحالف الدولي ضد الإرهاب، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني للقوات العراقية والبيشمركة، تتيح هذه التجربة قاعدة متينة لتطوير التعاون السياسي المستقبلي في مجالات الأمن الإقليمي ومكافحة التطرف والتسليح الدفاعي، كما يمكن للعراق أن يستثمر سياسة ألمانيا الخارجية القائمة على "القوة الناعمة" والتعددية الدبلوماسية لتعزيز مكانته في المحافل الدولية عبر الشراكة مع برلين في الملفات الإقليمية الحساسة، مثل الحوار العربي – الأوروبي، ومبادرات خفض التوتر في الخليج، ومشاريع إعادة إعمار سوريا[37].

2. البعد الاقتصادي والتنموي

يعد البعد الاقتصادي والتنموي أحد أهم الركائز الاستراتيجية في تطوير العلاقات العراقية – الألمانية، لما يمثله من مجال واسع للتعاون العملي القابل للقياس والإنجاز، فمع التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام 2020، بدأت ملامح سياسة اقتصادية جديدة تتجه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد الأحادي على النفط، بما يعزز من الانفتاح على الشراكات الدولية في مجالات الطاقة، والبنى التحتية، والتعليم المهني، والتنمية المستدامة، وفي

هذا الإطار، تمثل ألمانيا شريكًا مثاليا للعراق، نظرا لما تمتلكه من خبرة تكنولوجية متقدمة في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة المياه والهندسة الصناعية والتكنولوجيا البيئية، وهي قطاعات تتطابق إلى حد كبير مع أولويات العراق في خططه التنموية المستقبلية[38].

يمكن للعراق أن يستثمر هذا التقاطع في المصالح الاقتصادية عبر توسيع التعاون مع كبريات الشركات الألمانية الرائدة مثل Siemens وBASF و ThyssenKrupp في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية للبنى التحتية والطاقة الكهربائية والصناعات التحويلية، إذ أثبتت التجربة الناجحة للشراكة بين العراق وشركة Siemens في تطوير قطاع الكهرباء عام 2019 قدرة الطرفين على إقامة أنموذج عملي يمكن البناء عليه مستقبلاً، من خلال توسيع نطاق التعاون إلى مشاريع الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، وتحديث شبكات النقل الذكية والاتصالات الرقمية، وهو ما يتماشى مع توجهات الحكومة العراقية نحو التحول الرقمي والاقتصاد المستدام[39].

ومن جهة أخرى، يعد دعم ألمانيا للعراق ضمن برامج البنك الأوروبي للاستثمار والاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة فرصة اقتصادية مهمة لتعزيز التكامل المالي والاقتصادي بين الجانبين، خصوصا وأن العراق يسعى في السنوات الأخيرة إلى تفعيل "اتفاقية الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي" التي تمثل الإطار القانوني الأوسع للعلاقات العراقية – الأوروبية، وتمنح ألمانيا دورا محوريا في تفعيل بنودها المتعلقة بالتنمية، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، كما إن تطوير هذا المسار الاقتصادي لا يقتصر على الجانب الحكومي فحسب، بل يمتد ليشمل القطاع الخاص العراقي الذي يمكن أن يلعب دورا فاعلاً في بناء شراكات إنتاجية مع نظيره الألماني، سواء عبر المناطق الصناعية المشتركة أو برامج التدريب والتأهيل المهني التي تدعمها المؤسسات الاقتصادية الألمانية، كما إن توسيع نطاق التعاون في مجالات الطاقة البديلة والمياه والزراعة الذكية من شأنه أن يسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى العراق، ويقلل من فجوة الاعتماد على الخارج في القطاعات الحيوية[40].

في المحصلة، يمثل التعاون الاقتصادي بين العراق وألمانيا منطلقًا تنمويا طويل الأمد يربط بين حاجات العراق التنموية وبين القدرات التقنية والمالية الألمانية، ضمن رؤية متبادلة تقوم على تحقيق التنمية المستدامة، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وبناء اقتصاد معرفي يستند إلى الشراكة

والتكامل لا إلى المساعدات التقليدية، ومن ثم، فإن البعد الاقتصادي يعدّ البوابة الأكثر فاعلية لترسيخ العلاقة الاستراتيجية بين البلدين وجعلها أنموذجا للتعاون العربي – الأوروبي المتوازن.

3. البعد الثقافي والتعليمي

يحتل التعاون الثقافي والتعليمي موقعا محوريا في العلاقات الثنائية، إذ تمثل ألمانيا وجهة علمية مهمة للطلبة والباحثين العراقيين، فيما تواصل مؤسساتها الثقافية مثل *معهد غوته* و*الهيئة الألمانية للتبادل* الأكاديمي نشاطها في العراق من خلال برامج تعليم اللغة الألمانية، والمنح الدراسية، والمشاريع الأكاديمية المشتركة، كما إن توسيع هذا التعاون من شأنه أن يعزز من "القوة الناعمة" في العلاقات، إذ يمكن أن يسهم في بناء جيل من الكفاءات العراقية المتخصصة في مجالات الهندسة، والطاقة، والإدارة، مما يخلق أرضية بشرية داعمة لتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية، كما يمكن للعراق أن يستفيد من التجربة الألمانية في التعليم المهني المزدوج الذي يربط بين الدراسة النظرية والتدريب العملي، بما يسهم في تأهيل الشباب العراقي لسوق العمل، وتقليل البطالة، هذا فضلاً عن أن دعم التبادل الثقافي يسهم في تصحيح الصورة النمطية للعراق في الإعلام الغربي، ويعزز من الحوار الحضاري بين المجتمعين العراقي والألماني، خاصة في ظل تزايد أعداد الجالية العراقية المقيمة في ألمانيا، والتي يمكن أن تكون جسرا للتقارب الثقافي والإنساني[41].

4. البعد الأمني والعسكري

يشكّل البعد الأمني والعسكري أحد أهم مرتكزات العلاقات العراقية – الألمانية في المرحلة الراهنة، إذ يجمع بين الطابع الحساس من جهة، والإمكانيات الكبيرة للتطوير من جهة أخرى، فمنذ عام 2015، كان لألمانيا دور فعال في دعم جهود العراق في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، سواء من خلال تدريب القوات العراقية والبيشمركة، أو تزويدها بالمعدات غير القتالية، فضلاً عن مساهمتها الفاعلة ضمن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وهذا الانخراط منح برلين موقعا مهما كشريك أمني موثوق لبغداد، يقوم على منطلقات مهنية بعيدة عن الأجندات السياسية الضيقة، ويستند إلى رؤية أوروبية تسعى إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال دعم القدرات المحلية، كما إن التجربة الأمنية المشتركة بين الجانبين تعدّ أساسا يمكن البناء عليه لتوسيع مجالات التعاون مستقبلاً، خاصة في برامج التدريب والتأهيل العسكري والتقني فالعراق، في سعيه لإعادة هيكلة

مؤسساته الأمنية والدفاعية، يحتاج إلى شركاء يمتلكون خبرة نوعية في إدارة الأنظمة الدفاعية الحديثة، والتقنيات العسكرية المتقدمة، والأمن السيبراني، وهو مجال تتفوق فيه ألمانيا على المستوى الأوروبي لذلك، يمكن إقامة برامج تدريب مشتركة متخصصة في نزع الألغام، وإدارة الحدود، وحماية المنشآت الحيوية، ومراقبة المجال الجوي، فضلاً عن تعزيز القدرات الاستخبارية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود[42].

وتتسم السياسة الأمنية الألمانية بالمقاربة الواقعية المتوازنة، فهي تسعى إلى تحقيق الأمن من خلال التنمية والاستقرار المؤسسي، لا عبر التدخل العسكري المباشر، وهذا النهج يجعلها شريكاً مناسبا للعراق، الذي يسعى بدوره إلى تعزيز أمنه الداخلي عبر أدوات الردع الذكي، وبناء القدرات الذاتية، كما إن ألمانيا، بصفتها عضوا فاعلاً في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، قادرة على أن تكون جسر تواصل دبلوماسيا وأمنيا يربط العراق بالمنظومة الأوروبية الأوسع، بما يفتح الباب أمام برامج تعاون ثلاثي (العراق – ألمانيا – الاتحاد الأوروبي)، في مجالات الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، وفي سياق التحديات الأمنية التي يواجهها العراق، لا سيما تهريب السلاح والمخدرات، والتسلل عبر الحدود، والتطرف العابر للحدود الرقمية، فإن التعاون مع ألمانيا في مجال الأمن السيبراني يمثل بعدا جديدا لتطوير المنظومة الأمنية العراقية، فالتجربة الألمانية في حماية البنى التحتية الرقمية، وإدارة المخاطر الإلكترونية، يمكن أن تسهم في تعزيز قدرات العراق على مواجهة التهديدات الحديثة، خاصة تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة الإلكترونية، وتمويل الجماعات الإرهابية عبر الإنترنت[43].

كما يمكن لألمانيا أن تسهم في دعم إصلاح المؤسسة العسكرية العراقية، من خلال نقل خبراتها في إدارة الموارد الدفاعية، والحوكمة العسكرية، وتعزيز الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية، وهو ما يتوافق مع أهداف العراق في بناء جيش وطني مهني بعيد عن الاستقطابات السياسية، فضلاً عن ذلك، فإن التنسيق في مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال يمثل مجالاً محوريا للتعاون الأمني بين البلدين، خاصة في ظل دور ألمانيا البارز داخل المنظمات المالية الأوروبية والدولية، كما إن بناء شراكة أمنية عراقية – ألمانية لا يقتصر على تبادل الخبرات والتدريب فحسب، بل يمتد إلى تأسيس رؤية مشتركة للأمن الإقليمي تقوم على مبدأ "الأمن التعاوني" بدلاً من "الأمن التنافسي"، وتعزز مكانة العراق كفاعل إقليمي قادر على الموازنة بين

القوى المتنافسة، وبهذا المعنى، فإن ألمانيا تمثل شريكًا استراتيجيا موثوقًا يمكن للعراق الاعتماد عليه لتطوير قدراته الدفاعية، وتحقيق أمنه الوطني على نحو مستدام بعيدا عن الاستقطابات الدولية والإقليمية التي طالما أثّرت على استقراره[44].

وبالتالي، فإن البعد الأمني والعسكري في العلاقات العراقية – الألمانية لا يقتصر على التعاون الفني أو الميداني، بل يعكس تحولًا استراتيجيا في إدراك كلا البلدين لطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، ويؤسس لمرحلة أكثر نضجا في العلاقات الثنائية تقوم على التكامل الأمني والتخطيط المشترك للأمن الإقليمي.

5. التحديات وفرص تجاوزها

رغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة، تواجه العلاقات العراقية – الألمانية عددا من التحديات، منها تعقيدات البيئة السياسية العراقية، وضعف الاستقرار الإداري، والبيروقراطية، وملف الفساد الذي يعيق استقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما إن انشغال ألمانيا بالسياسات الأوروبية والأزمات العالمية، مثل الحرب في أوكرانيا، قد يحدّ من تركيزها على الشرق الأوسط مؤقتًا، مع ذلك فإن الفرص ما تزال كبيرة إذا أحسن الطرفان استثمارها، إذ يمكن للعراق أن يستفيد من حاجة أوروبا، وألمانيا خصوصا، إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على روسيا، عبر تصدير النفط والغاز، وتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر في المدى المتوسط، كما إن رغبة ألمانيا في لعب دور متوازن ومستقل عن النفوذ الأمريكي في المنطقة تمثل مدخلًا لتعاون سياسي أكثر توازنا مع بغداد[45].

6. آفاق المستقبل

إن مستقبل العلاقات العراقية – الألمانية مرهون بقدرة البلدين على تحويل التعاون القائم إلى شراكة استراتيجية مستدامة، فالعراق يمتلك موقعا جيوسياسيا يؤهله لأن يكون جسرًا للتواصل بين أوروبا والعالم العربي، فيما تمتلك ألمانيا الموارد التقنية والمالية لتكون شريكًا فاعلًا في إعادة بناء الدولة العراقية الحديثة، كما إن تطوير هذه العلاقة يتطلب تبني استراتيجية شراكة متكاملة تقوم على ثلاثة محاور: [46]

1. التنسيق السياسي والأمني في القضايا الإقليمية والدولية.
2. تعميق التعاون الاقتصادي والاستثماري في مجالات الطاقة والصناعة والبنية التحتية.

3. تعزيز التبادل العلمي والثقافي لبناء قاعدة من الفهم المتبادل والمصالح المشتركة طويلة الأمد.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن العلاقات العراقية – الألمانية تمتلك اليوم قاعدة متينة للتطور والتوسع، وإنها مرشحة لأن تصبح أنموذجا لعلاقات متوازنة بين دولة عربية في طور التحول الديمقراطي، وقوة أوروبية صاعدة تسعى لتعزيز حضورها الدولي عبر الشراكات التنموية، كما إن توظيف هذه الإمكانات بذكاء سياسي واستراتيجي، من شأنه أن يحول هذه العلاقة من مجرد تعاون ثنائي إلى شراكة استراتيجية متكاملة تخدم المصالح الوطنية العراقية، وتدعم الدور الألماني في تعزيز الاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

الخاتمة

توصل البحث إلى أن العلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2014 تمثل أنموذجا مميزاً للتعاون الدولي القائم على المصالح المتبادلة، والتفاهم السياسي المتوازن، فقد استطاع البلدان رغم اختلاف قدراتهما وموقعهما في النظام الدولي بناء قاعدة متينة من الشراكة في مجالات متعددة شملت الأمن، والاقتصاد، والتنمية، والتعليم، والثقافة، وأثبتت التجربة أن السياسة الواقعية التي اتبعتها برلين المقترنة بحاجة العراق إلى إعادة الإعمار، وتنويع علاقاته الخارجية، قد أسهمت في تحويل هذه العلاقة من مستوى الدعم الإنساني إلى إطار أكثر شمولاً واستدامة، كما أظهرت الدراسة أن تجاوز العراق لتحدياته الداخلية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والانفتاح على الشركاء الأوروبيين، يشكّل مدخلاً أساسيا لترسيخ هذه الشراكة، وتحويلها إلى عنصر فاعل في استقرار الشرق الأوسط، وفي ضوء المتغيرات الجيوسياسية العالمية؛ يبقى تطوير التعاون العراقي – الألماني خطوة استراتيجية نحو بناء علاقات عربية – أوروبية متوازنة قائمة على التنمية والأمن المشتركين، بما يخدم مصالح الطرفين، ويدعم الاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء.

الاستنتاجات

1. تبين من خلال البحث أن العلاقات العراقية – الألمانية بعد عام 2014 شهدت تحولاً نوعيا من مرحلة التعاون المحدود إلى مرحلة الشراكة متعددة الأبعاد، مدفوعة بالتحولات الأمنية والسياسية في العراق، وحرص ألمانيا على تعزيز حضورها الدولي عبر مقاربة تنموية متوازنة في الشرق الأوسط.

2. أظهرت الدراسة أن المحددات الداخلية في البلدين لعبت دورا حاسما في توجيه مسار العلاقة، إذ شكل الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة في ألمانيا عاملاً مساعدا، بينما مثل ضعف البنية المؤسسية والفساد الإداري في العراق أحد أبرز المعوقات أمام توسيع مجالات التعاون.
3. أكد البحث أن المحددات الخارجية خصوصا التوازن بين النفوذين الأمريكي والأوروبي أثرت في رسم سياسة العراق الخارجية، وفي تحديد مدى انفتاح ألمانيا على العراق ضمن سياق إقليمي ودولي متغير.
4. تبين أن التعاون الاقتصادي والتنموي يعد الركيزة الأساسية في العلاقات العراقية – الألمانية، حيث تمثل مشاريع الطاقة والبنية التحتية والتعليم المهني أبرز مجالات التفاعل العملي والمستمر بين الجانبين.
5. خلص البحث إلى أن البعد الثقافي والتعليمي أسهم بشكل فاعل في بناء الثقة، وتعزيز القوة الناعمة بين البلدين؛ مما جعل العلاقات العراقية – الألمانية أنموذجا للتكامل بين التنمية الاقتصادية والتواصل الإنساني والثقافي.

التوصيات

1. ضرورة أن تعتمد الحكومة العراقية سياسة خارجية مستقرة وواضحة تجاه ألمانيا تقوم على المصالح المشتركة، وتستند إلى بناء الثقة السياسية والدبلوماسية لضمان استمرارية التعاون الاستراتيجي بين البلدين.
2. أهمية الإسراع في تنفيذ إصلاحات مؤسسية وإدارية داخل العراق، وتحسين بيئة الاستثمار من خلال مكافحة الفساد، وتبسيط الإجراءات، بما يشجع الشركات الألمانية على زيادة استثماراتها ومشاركتها في مشاريع إعادة الإعمار والتنمية.
3. ينبغي للعراق انتهاج دبلوماسية متوازنة تراعي التوازن بين القوى الإقليمية والدولية، وتعمل على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا من دون الانخراط في صراعات المحاور.
4. ضرورة توسيع نطاق التعاون الاقتصادي ليشمل مجالات الطاقة المتجددة، والتحول الرقمي، والتعليم المهني، بما يسهم في دعم الاقتصاد العراقي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. تعزيز التعاون الثقافي والعلمي عبر زيادة برامج التبادل الأكاديمي والمنح الدراسية المشتركة، بما يسهم في بناء جسور معرفية وإنسانية تدعم استقرار وتطور العلاقات العراقية – الألمانية على المدى الطويل.

المصادر

(1) علي جبار فاضل، الدور الألماني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2014، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (73)، السنة (2022)، ص79.
(2) هادي عباس الزيدي، السياسة الأمنية الألمانية تجاه الشرق الأوسط بعد 2011، مجلة أبحاث السياسة الدولية، جامعة النهرين، العدد (12)، السنة (2021)، ص113.
(3) غسان عبد المنعم داود، التعاون الاقتصادي العراقي – الألماني: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة دراسات اقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد (15)، السنة (2020)، ص44–59.
(4) إيمان عبد الكريم فاضل، الدور الأوروبي في إعادة إعمار العراق بعد عام 2017: ألمانيا نموذجًا، مجلة شؤون سياسية، جامعة الكوفة، العدد (26)، السنة (2021)، ص87–104.
(5) محمد نجم عبد الله، السياسة الخارجية الألمانية الجديدة: مقاربة تحليلية في ضوء المصالح الاقتصادية، بغداد: دار الأفق الرقمي، 2019، ص133–140.
(6) هادي عباس الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص118.
(7) غسان عبد المنعم داود، مصدر سبق ذكره، ص87.
(8) رغد عبد الستار كريم، سياسات ألمانيا تجاه أزمة اللاجئين العراقيين بعد 2014، مجلة المستنصرية للدراسات الإنسانية، الجامعة المستنصرية، العدد (25)، السنة (2020)، ص53–71.
(9) محمد نجم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص132.
(10) إيمان عبد الكريم فاضل، مصدر سبق ذكره، ص93.
(11) عبد الأمير الجبوري، الدبلوماسية الألمانية في الشرق الأوسط: بين المبادئ والمصالح، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (222)، السنة (2023)، ص118.
(12) المصدر نفسه، ص119.
(13) See:Jean Blondel, Party and government:an inquiry into relationship between government and supporting parties in Liberal democracies ,London ,Macmillan press,1996,p113.
(14) Sozialdemokeatische Partei Deutschland ,Political activity, Berlin،.pp3-6, 2003
(15) محمد نجم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص93.
(16) هادي عباس الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص44.
(17) المصدر نفسه، ص45.
(18) سمير عبد الرحمن الطائي، النظام السياسي الألماني واتجاهاته في السياسة الخارجية المعاصرة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2020، ص122.
(19) نزار فاضل عبد الحسين، التحولات في السياسة الخارجية الألمانية بعد الوحدة وأثرها في الشرق الأوسط، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (69)، السنة (2022)، ص115.
(20) ميشال روكار، رؤية عميقة لأوربا الجديدة، مجلة البنوك، باريس، نيسان 1991، ص58.
(21) ياسر أبو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 2004، ص139.
(22) سمير عبد الرحمن الطائي، النظام السياسي الألماني واتجاهاته في السياسة الخارجية المعاصرة، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2020، ص122.

(23) نوار محمد ربيع، اتجاهات الأمن الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة دراسة في الأمن الأطلسي والمتوسطي، أطروحة دكتوراه "غير منشورة" مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2001، ص70-74.
(24) المصدر نفسه، ص226.
(25) هيفاء ناصر جبار، السياسة الألمانية تجاه العراق بعد عام 2014: من التحفظ إلى الانخراط، مجلة الفكر السياسي، جامعة الكوفة، العدد (22)، السنة (2021)، ص62.
(26) عبد الباسط عبد الكريم أحمد، السياسة الخارجية الألمانية في النظام الدولي الجديد، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2021، ص76.
(27) المصدر نفسه، ص77.
(28) أحمد يوسف القيسي، العوامل المؤثرة في صنع القرار الخارجي في ألمانيا الاتحادية، مجلة دراسات أوروبية، جامعة الموصل، العدد (18)، السنة (2020)، ص47.
(29) المصدر نفسه، ص48.
(30) Andereas Haenclever , American and Germane Strategic Convergence, American Institute for Contemporary German Studies, Washington,2004,p12.
(31) سعيد عبد الله سلمان، السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: دراسة في الدور الألماني والفرنسي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص201.
(32) للمزيد ينظر: عادل سليمان، ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2006، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006، ص180-189.
(33) See: Fred Tanner, Security Government: The Difficult Task Of Security Democratization, The Mediterranean Euro mesco Brief, 4, May, 2003, P 3
(34) عبد الله محمد العامري، محددات الدور الألماني في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية واستراتيجية، جامعة المستنصرية، العدد (11)، السنة (2019)، ص73–91.
(35) Yair Evron, The Middle East: Nations Super Powers and Wars, Elek Book, London, 1973 PP 7 -9
(36) استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، البيت الأبيض، 2002، ترجمة وتحليل: عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بيت الحكمة، بغداد،2002، ص32.
(37) قاسم عبد الله الشمري، الدبلوماسية العراقية في مرحلة ما بعد داعش: الفرص والتحديات، بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص88.
(38) مروان خضير الكبيسي، الدور الألماني في إعادة إعمار العراق بعد عام 2017: مقاربة في السياسة التنموية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (25)، السنة (2022)، ص33.
(39) المصدر نفسه، ص34.
(40) ليث عبد الكريم علي، أثر التحولات في السياسة الألمانية على علاقاتها مع الدول العربية، مجلة شؤون سياسية، جامعة المستنصرية، العدد (19)، السنة (2021)، ص91.
(41) خليل إبراهيم الربيعي، العلاقات العراقية – الألمانية: قراءة في الأبعاد الثقافية والتعليمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بابل، العدد (44)، السنة (2023)، ص120.
(42) حسين جبار العطواني، سياسة ألمانيا في الشرق الأوسط بعد عام 2014: قراءة في محددات الدور، مجلة المستقبل السياسي، جامعة الكوفة، العدد (23)، السنة (2023)، ص63.
(43) طارق عبد الواحد البياتي، العلاقات العراقية مع الاتحاد الأوروبي: دراسة في السياسة الخارجية المقارنة، بغداد: دار الرافدين، 2019، ص115.
(44) عبد الخالق داود الكرخي، التحول في السياسة الخارجية الألمانية ودورها في الشرق الأوسط، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2021، ص98.
(45) زينب حسن اللامي، الاستثمار الأجنبي ودوره في تعزيز العلاقات العراقية – الأوروبية، مجلة الاقتصاد والسياسة الدولية، جامعة الكوفة، العدد (31)، السنة (2022)، ص57.
(46) المصدر نفسه، ص58.